إستمارة المشاركة

- المشارك الأول (المتدخلة) الأستاذة:بكوش كريمة– أستاذة محاضرة قسم أ
- المشارك الثاني الأستاذ: زحوفي نور الدين
- التخصص: علوم اقتصادية– علوم التسيير
- مؤسسة الانتماء للمشاركين: جامعة جيلالي بونعامة– خميس مليانة
- الدرجة العلمية للمتدخلة: أستاذة محاضرة قسم أ
- البريد الالكتروني: bekouchekarima@yahoo.fr أو zahoufi.norddine@gmail.com
- السيرة الذاتية للمتدخلة: مشاركة في العديد من الملتقيات الدولية والوطنية
- رقم الهاتف النقال : 07.96.88.89.35 -05.60.96.92.32

- عنوان المداخلة: إتاحة التمويل الأصغر لتمكين المرأة الريفية اقتصاديا (دراسة مقارنة بين الجزائر مصر والسودان)
- مداخلة تدخل ضمن عناصر المحور الثاني: آليات إدماج المرأة في المجتمع والاقتصاد الجزائري

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة علي لونيسي – البليدة2

الملتقى الوطني الأول حول: تمكين المرأة وأثره على التنمية الاقتصادية في الجزائر

يومي 08–09 مارس 2015

الأستاذ ة: بكوش كريمة

bkekouchekarima@yahoo.fr

جامعة خميس مليانة

الأستاذ: زحوفي نورالدين

Zahiufi.norddine@gmail.com

جامعة خميس مليانة

- عنوان المداخلة: **إتاحة التمويل الأصغر لتمكين المرأة الريفية اقتصاديا (دراسة مقارنة بين الجزائر مصر والسودان)**

الملخص: إن نجاح تمكين المرأة العربية يعتمد على مجموعة من العوامل والعناصر الداعمة لها التي يجب إتاحتها للمرأة بصفة عامة، واخرى خاصة من اجل تمكين المرأة الريفية نظرا لخصوصية المناطق الريفية وطبيعة نشاط المرأة في هذه المناطق، والذي يرتكز على النشاط الزراعي والفلاحي، ونشاط الصناعات التقليدية والنسيجية، من هنا يظهر أن تمكين المرأة الريفية يتطلب نوع خاص من عناصر التمكين والمتمثل في إتاحة التمويل المصغر لها من أجل رفع أداء نشاطها من وتوسعتها واستثمار البيئة المحيطة التي يرتكز على النشاط اليدوي في أغلب الأحيان، وهذا ما لجأت إليه الدول العربية بصفة عامة، والدول محل الدراسة بصفة خاصة، وذلك من خلال توسعة الإسهام في تمويل المرأة الريفية المبادرة والنساء ذوات حرف مهنية عن طريق مجموعة من أدوات التمويل المصغر في شكل قروض صغيرة مع فائدة بسيطة أو بدون فائدة أو عن طريق الدعم المباشر أو في شكل تعاونيات نسائية مصغرة أو عن طريق التمويل الإسلامي الأصغر أو عن طريق استغلال أموال الزكاة، مما أدى إلى ظهور نتائج مبشرة في بعض الدول محل الدراسة والذي أدى بدوره إلى تحسين وضعية المرأة الريفية، الأمر الذي خلق لها مكانة هامة في المجتمع الريفي.

وضمن هذا السياق تحاول هذه الورقة إبراز أهم الإجراءات المتخذة في سبيل إتاحة التمويل الأصغر لتمكين المرأة الريفية في الدول العربية، وفي الدول محل الدراسة على وجه الخصوص من اجل أداء دورها في التقليل من الفقر وتحسين وضعية أسرتها من جهة، ومن جهة ثانية المساهمة في النشاط الاقتصادي لتحقيق الاكتفاء الذاتي ومحاولة بناء اقتصاد مستدام في هذه الدول.

الكلمات المفتاح: المرأة الريفية، إتاحة التمويل، التمكين.

مقدمة

تتميز أسر عملاء برامج التمويل الأصغر على أنها أفضل حالا من الأسر المماثلة من غير عملاء التمويل الأصغر فيما يتعلق بالتغذية والممارسات الصحية ونتائج الرعاية الصحية، وبشكل عام يفضي ازدياد مستوى الدخول واستقرارها، مما أدى إلى تحسين الأوضاع الغذائية والظروف المعيشية والرعاية الصحية والوقائية، وتسمح زيادة الأرباح وخيارات الإدارة المالية أيضا للعملاء بمعالجة المشاكل الصحية على الفور بدلا من الانتظار حتى تتدهور الحالة.

وفضلا عن الخدمات المالية التي تقدمها مؤسسات التمويل الأصغر فيما يخص التمويل الصحي تقدم برامج وأدوات ائتمانية لأغراض المياه، الزراعة والتأمين، مما أفضى إلى تمكين العديد من النساء على تحمل المسؤولية المالية والقيام بأداء أفضل فيما يتعلق بالسداد مقارنة بالرجال، كما أنه وجد أن السيدات تزداد احتمالية قيامهن باستثمار الزيادة في الدخل في منازلهن ورفاهية أسرهن أكثر من الرجال، وربما كان الأهم من ذلك الحصول على الخدمات المالية من شأنه تمكين المرأة من أسباب القوة لكي تصبح أكثر ثقة وأكثر حزما في أداء دورها نحو مجابهة الفقر وتحقيق الاكتفاء الذاتي لأسرتها، والمساهمة في البناء الاقتصادي المحلي، من هنا اهتمت الدول العربية بهذا النوع من التمويل، ومن الدول التي لها تجارب مميزة في التمويل الأصغر لتمكين المرأة الريفية اقتصاديا نجد مصر، السودان، والجزائر، بالرغم اختلاف طبيعة النظم المكونة لصيغ هذا التمويل في هذه الدول.

إشكالية البحث

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية الجوهرية للبحث كما يلي:

- ما هي طبيعة نماذج وبرامج التمويل الأصغر التي طبقتها الدول محل الدراسة لتمكين المرأة الريفية اقتصاديا وإلى أي مدى أدت دورها في تخفيف الفقر وتحقيق استقرار وترقية المرأة الريفية؟

محاور البحث

للإجابة على إشكالية البحث تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور أساسية:

1- مفهوم وماهية مؤسسات التمويل الأصغر.

2- تحديات المرأة الريفية.

3- نماذج التمويل الأصغر في الدول محل الدراسة.

أهمية البحث

يكتسب البحث أهميته لما لموضوع التمويل من أهمية في سبيل نجاح أي مشروع، وتوضيح دور التمويل الأصغر في إنجاح المشاريع النسوية وتمكينهن اقتصاديا بدل التوجه إلى مصادر التمويل التقليدية التي عادة ما تطلب الضمان الذي لا تقدر المرأة في اغلب الأحيان على توفيره كأداة لدرأ مخاطر عدم السداد.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى:

- إبراز أهمية التمويل الأصغر في تمكين المرأة الريفية اقتصاديا؛
- إبراز أهم نماذج التمويل الأصغر المستحدثة في الدول محل الدراسة لتمكين المرأة الريفية؛
- إبراز الدور الذي يؤديه التمويل الأصغر في مكافحة الفقر وتحقيق الاكتفاء الذاتي وترقية المرأة الريفية.

1- ماهية مؤسسات التمويل الأصغر وطبيعة الفئات المستفيدة منه

مؤسسات مالية ترتكز على تقديم خدمات التمويل الأصغر وهي تتضمن أنواع مختلفة من مؤسسات تتراوح مابين: [1]

- الرسمية: مثل البنوك.
- شبه الرسمية: مثل التعاونيات والمنظمات غير الحكومية وبنوك الادخار في القرى.
- غير الرسمية: مثل مجموعات الادخار والائتمان أو التسليف.

- الواقع يعكس أن معظم الفقراء في العالم مازالوا يفتقرون للحصول على الخدمات المالية القابلة للاستمرار سواء في مجال الادخار أو الائتمان، ويتمثل التحدي الكبير الذي يواجه معظم الجهات العاملة في معالجة القيود التي تستبعد الناس من المشاركة التامة في القطاع المالي [2]؛
- يمكن للخدمات المالية أن تؤدي دورا حاسما في تخفيض أعداد الفقراء وذوي الدخل المنخفض العاطلين عن العمل بالحصول على الخدمات بشكل دائم؛
- الخدمات المالية تعطي الأسر الفقيرة والعاطلين على العمل من الشباب والحرفيين والنساء أسباب القوة مما يسهل تخطي مرحلة التفكير في البقاء على قيد الحياة إلى مرحلة التفكير في التخطيط للمستقبل واقتناء الأصول المادية والمالية والاستثمار في التغذية وتحسين الأحوال الاجتماعية [3]

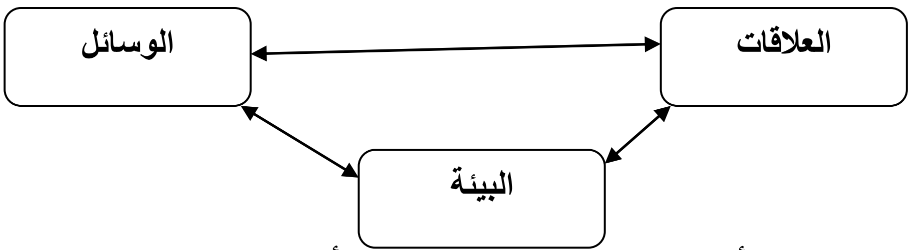
- التمويل الأصغر أداة قوية لمحاربة الفقر والبطالة يعني التمويل الأصغر بناء أنظمة مالية تقدم الخدمات للفقراء والعاطلين عن العمل؛
- لا يحقق التمويل الأصغر كامل إمكانياته إلا إذا تم إدماجه في النظام المالي العادي القائم في البلد المعني؛
- دور الحكومة يقتصر على تسهيل الخدمات المالية وليس تقديمها مباشرة فليس بوسع الحكومات أبدا النجاح في خدمات الإقراض ولكنها يمكنها خلق البيئة الملائمة للتمويل الأصغر؛
- الموارد المالية التي تتيحها الجهات المانحة ينبغي أن تكمل رأس المال الخاص لا أن تزاحمه فالدعم المالي الذي تقدمه الجهات المانحة ينبغي أن يكون مساندة مؤقتة.(4)

وتسعى مؤسسات التمويل الأصغر إلى استهداف الأشخاص الذين ترفض البنوك التجارية التعامل معهم بسب الفقر وانعدام الدخل لديهم، فالاعتقاد السائد أن الفقير لا يستطيع أن يسدد القرض.

2- تحديات المرأة الريفية

تبرز أمام المرأة الريفية مجموعة من التحديات المتعلقة بالمحيط الطبيعي، وكذلك بظروف الأسرة وعلاقاتها مع المجتمع والتي يمكن تلخيصها في الشكل الآتي:

الشكل رقم(1): تحديات المرأة الريفية



المصدر: استقصاء الأثر الاستراتيجي المعني بتمكين المرأة في منظمة كير،2014، ص:14.

الشكل أعلاه يوضح أن تمكين المرأة يتطلب تجاوز مجموعة من العقبات المتعلقة بالعناصر الثلاثة الآتية: (5)

- الهيكل التنظيمي: البيئة المحيطة التي تؤثر على خياراتها.
- العلاقات: القدرة التي تحدد من خلالها طريقها والتي تستند على دعم الأسرة لها.
- الوسائل: تطلعات المرأة وطبيعة الأصول المتاحة أمامها.

3- نماذج التمويل الأصغر في الدول محل الدراسة

3-1- تجربة مصر في التمويل الأصغر وتمكين المرأة الريفية

تشكل النساء الفئة الأكثر هشاشة في سوق العمل نظرا لأنهن يعملن بشكل خاص في القطاع غير المنظم أو يعملن داخل الأسر بدون أجر، وتعتبر نسبتهن كيد عاملة تتقاضى أجرا في القطاع غير الزراعي منخفضة جدا.

وللفقر أثر أكبر على النساء ولا سيما في المناطق الريفية، حيث يقطن أكثر من 78 % من الفقراء وتصل النساء اللواتي تتواجدن في المناطق الريفية بشكل محدود إلى الخدمات الصحية فقط 59% من النساء اللائي يتلقين العلاج الصحي المناسب أثناء الولادة، وتحتل مصر المرتبة 110 من أصل 135 بلدا فيما يخص التمدرس.

وبلغ معدل الأمية 35.2 % بين النساء في 2008، بينما تظهر الأرقام على المستوى القطري أن هذا المعدل قد ارتفع إلى 38.5% في 2011 ولم يتلقى 36% من الفتيات في المناطق الريفية ويصل معدل النساء النشيطات إلى 24% مقارنة بحوالي 79% لدى الرجال، وتفوق بطالة النساء 22.9% أربع مرات بطالة الرجال، أما بالنسبة لبطالة الفتيات بين 24- 15 سنة فإنها أعلى بكثير لدى النساء مقارنة بالرجال بمعدل 48 % بالنسبة للنساء مقابل 17% بالنسبة للرجال، وفي المناطق الريفية تعمل النساء أساسا في الزراعة 55%، وفي التعليم 15%، وفي الصحة والمساعدة الاجتماعية والإدارة العامة 25%، وهن يحضين بالثلث الأدنى من فرص العمل ذات الدخل المنخفض، ولا تزال حالة عدم المساواة في الأجور بين الرجال والنساء مستمرة، وتكسب المساء الأميات دخلا يقل عن دخل الرجال الأميين بحوالي 70% بينما تتقاضى النساء المتعلمات أجرا 57% أقل من الرجال، وتعمل 50% من النساء في القطاع غير المنظم فيما تمثل الفتيات 27% من الأطفال العاملين بين 6-14 سنة وتطال الأمية 65.1% من النساء اغلبهن في المناطق الريفية.(6)

وأمام هذه الوضعية تبنت مصر أربع استراتيجيات لدعم المرأة الريفية تتمثل في:(7)

أ- **الإستراتيجية القطرية لمكافحة الفقر في الأرياف:** بهدف تقليص نسبة الفقر وحماية فئات المجتمع الهشة خاصة النساء اتبعت الحكومة إستراتيجية مجالات تدخل متعددة من أجل تقليص الفقر بين النساء، ويتجلى ذلك بالتركيز على رفع معدل نمو الناتج الداخلي الخام وتولي هذه الإستراتيجية

لخلق مناصب الشغل وهي الوسيلة الأكثر ضمانا لمكافحة الفقر وبلورت مصر من خلال هذه الإستراتيجية المحاور الآتية:

- تشجيع النساء على الاستثمار في القطاع الإنتاجي؛
- الرفع من فعالية القطاع الزراعي لا سيما ما يتعلق باستعمال الأراضي ومياه السقي من أجل زيادة دخل المرأة ومنه تحقيق الأمن الغذائي للأسر الريفية الزراعية؛
- التنمية البشرية لنساء الفقراء من خلال التعليم الرعاية الصحية والتدخلات الاجتماعية.

ب- **إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة في أفق 2030:** تم في مجال الزراعة إعداد إستراتيجية لتمنية زراعية مستدامة في 2030 مستهدفة سكان الريف والنساء بصفة خاصة، باعتبار أن النشاط الزراعي يتركز في المناطق الريفية، وتتضمن هذه الإستراتيجية:

- استخدام المستدام للمواد الزراعية خاصة من خلال رفع كفاءة استخدام المياه في أعمال الري وتكون النساء في هذا المجال؛
- زيادة الإنتاجية الزراعية من خلال زيادة الرقعة المزروعة وذلك عن طريق تشجيع النساء على الاستثمار في القطاع الزراعي؛
- تحسين مستوى معيشة سكان الريف وتقليص نسبة الفقر في الأرياف بما في ذلك تعزيز الحصول على فرص الشغل لا سيما بالنساء والشباب بالمناطق الريفية؛
- تشجيع إقامة جمعيات إنتاجية نسائية من أجل ضمان أفضل تسويق للمنتجات المنتجة من طرف النساء؛
- توفير المعلومات المرتبطة بالسوق؛
- توثيق الروابط بين جهازي الإرشاد الزراعي والبحث العلمي بما يخدم النساء بصورة أكثر فعالية وأكثر عدالة؛
- تشجيع وتطوير الحرف التقليدية والوحدات الصناعية الريفية الصغيرة من خلال تحسين التسويق بما يساهم في الرفع فرص الشغل بين النساء.

ج- رؤية 2022 بمصر والخطة الخماسية السادسة 2007-2012

هدفت إلى تعزيز قدرات الإنتاج وتحسين الخدمات الاجتماعية والبنيات التحتية بالتركيز على القطاعات الأساسية مستهدفة بالأخص سكان الريف وصعيد مصر بدرجة أكثر، ترتكز هذه الرؤية على أهمية التوزيع العادل للثروات.

د- الإستراتيجية القومية للتمويل المتناهي الصغر

أهم التوصيات التي تقترحها هذه الإستراتيجية: (8)

- على المستوى التنظيمي: مراجعة التشريعات للسماح بإنشاء مؤسسات تجارية غير بنكية للتمويل متناهي الصغر وتحويل الجمعيات الأهلية الناجحة إلى مؤسسات تجارية للتمويل المتناهي الصغر مما يؤدي بذلك إلى إتاحة التمويل للنساء.
- على مستوى البنى التحتية: دعم إنشاء شبكة قومية لمؤسسات التمويل المتناهي الصغر لمراقبة مدى مساهمتها في التوزيع العادل للتمويل بين المناطق والفئات.
- على المستوى المؤسسي: إنشاء آليات وإطارات لدعم النهوض بالقطاع الزراعي.

❖ **البرامج والمشاريع الموجهة للمرأة الريفية في مصر**

تم انتداب مجموعة من المشاريع لرقية وتمكين المرأة وأهم هذه المشاريع:

برنامج منحة ريادة الأعمال للسيدات: يتولى الصندوق بالتنسيق مع الجامعة الأمريكية بالقاهرة سنويا ترشيح مجموعة من سيدات الأعمال ذوات المشروعات الصغيرة والمتوسطة للحصول على منحة ريادة الأعمال من خلال برنامج جولدمان ساكس للريادة والقيادة في مجال إدارة الأعمال للسيدات، والتي تضمنه الجامعة الأمريكية بالتعاون مع جامعة بنسلفانيا وقدت فازت أكثر من 40 سيدة من المستفيدات من منح الصندوق.

مشروع التطوير الري الحقلي: مشروع ممول من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ويعمل على تطوير الري الحقلي في الأراضي القديمة وتشكيل جمعيات لمستخدمي المياه، تشارك السيدات في إدارتها ويتم تدريبهن على تقديم الخدمات ومهارات القيادة والتواصل، كما يتم تقديم دورات تدريبية متخصصة لفرق العمل النسائية بالمشروع لزيادة الوعي بالمشاكل المتعلقة بالنوع الاجتماعي وتشجيعهن على ضمان توفير الفرص للسيدات في كل أنشطة المشروع، بالإضافة إلى تقديم تدريب فني وإداري للمقترضات. (9)

مشروع التنمية الريفية بصعيد مصر: ممولا من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية يشترط المشروع أن يتضمن فريق العمل البحثي الخاص به سيدة متخصصة في مجال الاقتصاد الزراعي وعلم الاجتماع وأخرى متخصصة في مجال الإنتاج الحيواني وإنتاج الدواجن، ويعمل فريق البحث على دراسة مردودية الخدمات الفنية التي يقدمها المشروع على المرأة من حيث توفير فرص العمل وتحسين الإنتاجية ويعمل المشروع على تيسير حصول النساء على خدمات التمويل اللازمة لإقامة المشروعات.(10)

مشروع دعم الاقتصاد والدخل الريفي: ممول من بنك التنمية الإفريقي يتم من خلال المشروع تنفيذ تدريب متخصص على فكر العمل الحر للسيدات في صعيد مصر، كما ينص المشروع على أن تتضمن جميع العقود الموقعة مع البنوك والجمعيات الأهلية بندا ينص على أن لا تقل نسبة القروض الممنوحة للنساء عن 40% من إجمالي المقترضين. (11)

مشروع سلاسل: برنامج مشترك ممول من طرف صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يهدف إلى تحسين مردودية الصناعات البستانية وقطاع الصناعات الغذائية بصعيد مصر وذلك من اجل مكافحة الفقر بهذه المنطقة، ويتم يتم انجاز البرنامج بالتعاون مع أربع وكالات لمنظمة الأمم المتحدة، ويهدف هذا البرنامج لتحسين وضعية صغار المزارعين بالتركيز على النساء على مستوى سوق التصدير والسوق المحلي وذلك من أجل خلق فرص الشغل الكريم والمنتج للمنطقة لفائدة الرجال والنساء.

2- النموذج السوداني في التمويل الأصغر للمرأة الريفية

تتمثل مشاركة النساء في السودان في القطاع الزراعي بنسبة عالية، حيث بلغت مشاركة المرأة 87.8% مقارنة بحوالي13.2 % للذكور، وتركز نشاط المرأة في الريف حيث تؤدي دورها في مجال النشاط الإنتاجي بأشكاله المتعددة في إطار الأسرة المعيشية، الأمر الذي دفع بالهيئات إلى إعادة النظر في العديد من التدخلات لتسهيل حصولها على المعينات والوسائل والتدريب والاستفادة من المكننة الحديثة مما يدفع بمزيد من الإنتاج مع الأخذ بتكوين مجموعات إنتاجية.(12)

كما اهتمت السودان على مستوى بنكها المركزي بإنشاء وحدة للتمويل الأصغر، تهدف إلى تشجيع وتطوير الصيرفة الاجتماعية والاقتصادية بهدف إزالة الفقر خاصة في المناطق الريفية الأقل نمواً والى النساء تحديداً، ورفع المستوى المعيشي لهن ووسيلة فعالة في تمكين المرأة اقتصاديا واجتماعياً.

وهذا ما تضمنته من خلال مجموعة من الاستراتيجيات المتمثلة فيما يلي:

- تم وضع إستراتيجية مرحلية للحد من الفقر والعمل مستمر في إعداد الإستراتيجية الشاملة لكل السودان بالتركيز على الأسر الفقيرة والنساء بدرجة أكثر.
- تم إنشاء وحدة التمويل الأصغر بالبنك المركزي لتضع السياسات والاستراتيجيات في مجال التمويل.
- تم إنشاء محفظة للتمويل الأصغر للمرأة بمصرف الادخار والتنمية الاجتماعية ويمكن إيجاز أهم إنجازاتها فيما يلي:(13)

الفئات المستهدفة: المحفظة خاصة بتمويل النساء فقط وتستهدف 10.000 امرأة وهن : 1/ ربات الأسر أو من يساعدهن في إعانة الأسر . 2/ المرأة في الريف . 3/ محدودات الدخل. 4/ الطالبات . 5/ الأرامل.

- **مشروع الصندوق الدوار للنساء في القطاع غير المنظم:**

ينفذ المشروع بالتعاون مع الاتحاد العام للمرأة السودانية في إطار اهتمام المصرف بالقطاع الاقتصادي غير المنظم، الغرض منه خلق فرص عمل وزيادة دخل المرأة في مناخ معافى ومتصالحا مع البيئة.

- المجموعات النسوية في المستويات القاعدية.
- يستهدف النساء ربات الأسر بالأحياء السكنية، النساء اللائي يعملن داخل المنزل، تتكون كل مجموعة من 30 امرأة يسكن بحي واحد. ومشرفة يتم اختيارها بواسطة المجموعة.
- وجد إن 95% من هذه المشروعات تدار من داخل المنزل بمساهمة كل أعضاء الأسرة.
- تمويل روابط المرأة بالمؤسسات.
- يستهدف المرأة العاملة بالدولة محدودة الدخل التمويل بضمان المرتبات.(14)

- **قطاع التمويل عبر الجمعيات والمنظمات الأجنبية والمحلية:**

- يعمل المصرف بالتنسيق مع المنظمات الأجنبية والمحلية والجمعيات التي تعمل في مجال التمويل الأصغر وفق اتفاقيات تفاهم باستخدام الودائع الوقفية كأموال ضمان، وهنا نشير إلى أن المصرف يساهم مساهمة مقدرة في هذه التمويلات تصل إلى 60% من الأموال المودعة بواسطة الجهة المعنية. النساء يمثلن أكثر من 60% من المستفيدين .
- تم إعداد إستراتيجية متكاملة لمواجهة مشكلة عطالة الخريجين والخريجات، وتمت ترجمتها إلى برنامج رباعي قصير المدى، يقوم على عدد من المسارات ثلاثة منها تخدم مشروعات الأسر المنتجة هي:

– التدخل بالسياسات، تمويل المشروعات الصغيرة عبر محفظة الخريج، الشراكات المجتمعية. وأُسست محفظة لتمويل مشروعات الخريج والذي شمل الجنسين ذات نظام أساسي مجاز من المصرف المركزي.

- تم إعداد مشروع بنك السودان النموذجي للتمويل الأصغر ،وهذا المشروع مشاركة مع بنك السودان في حدود مبلغ 10.000.000 جنيه (50% لكل طرف) تستهدف النساء بنسبة 60% من جملة المستفيدين.
- تم تأسيس صندوق لضمان المشروعات الصغيرة، كما تم تنفيذ عدد 854 مشروعا استفاد منها 5524 خريج وخريجة بتكلفة مالية قدرها 30.027.295 جنيه.
- جملة العدد المستوعب بمشروعات الاستخدام المنتج وتشغيل الخريجين للعام 2008م بلغ 7961 خريج وخريجة بتمويل قدره 26.3 مليون جنيه كما بلغ عدد الخريجين المستوعبين في برنامج الشهادة التقنية 2223 خريجاً.
- إجمالي الصرف على الضمان الاجتماعي للعام 2008م مبلغ 1.5 مليار جنيه بمساهمة من كل من ديوان الزكاة والصندوق القومي للمعاشات والصندوق القومي للتأمين الإجتماعى.
- بلغ صرف ديوان الزكاة مبلغ (362) مليون جنيه بنسبة صرف بلغت 93% من الجباية الكلية للعام بزيادة قدرها 9.4% عن الصرف في العام 2007 وبلغ عدد الأسر المستفيدة 1.955.000 أسرة .
- جملة الدعم الاجتماعي للمعاشين 46.55 مليون جنيه استفاد منه 93.043 معاشي شملت(العلاج كفالة الطالبة الجامعية مصروفات دراسية ' كفالة الطالب المتفوق ، كفالة الأيتام ودعم متنوع) كما تم إدخال نسبة 62% من المعاشين تحت مظلة التأمين الصحي والبالغ عددهم 107.015 معاشي.
- تم إنشاء مراكز اجتماعية لتنمية المرأة والأسرة، كما تحول بعض منها إلى كليات مجتمع بمبادرة من الوزارة بالتنسيق مع جهات الاختصاص وأخرى كمراكز لتنمية المرأة والأسرة. كما تقوم المراكز بتدريب النساء وزيادة الوعي الثقافي في المجالات المختلفة وإيجاد فرص إنتاج وتسويق تسهم في تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للأسرة وزيادة مساهمة المرأة في التنمية بتكلفة قدرها 843.000.000 دينار سوداني، واستحدثت مناهج تم إعدادها بواسطة اختصاصيين تحت إشراف الوزارة ووزارة التعليم العالي تم إجازتها ثم طباعتها ونشرها وتدريب المدربين حولها.
- زيادة القروض التمويلية البنكية، للتنمية الاجتماعية وزيادة السقف التمويلي من 10% إلى 12% كما تم إنشاء محفظة تمويلية وصندوق لدرء مخاطر التمويل.
- تم تكوين اتحاد لنساء الأعمال يتبع لاتحاد أصحاب العمل السوداني يضم في عضويته عدد كبير من النساء يمثل القطاعات الصناعية والتجارية والاتحاد عضو بالمكتب التنفيذي لغرفة نساء الأعمال العربية.[14]
- مشروعات مكافحة الفقر خاصة في المناطق الحدودية.
- يتم إنشاء آلية ائتمان مستدامة لمقابلة تمويل مشروعات صغيرة للأسر.
- تساهم الغرفة بأموال ضمان توضع في المصرف كودائع وقفية.

- يساهم المصرف بتنفيذ المشروعات للأسر في حدود مبلغ يعادل على الأقل 60% من حجم مال الضمان المودع بواسطة الوزارة.
- تم تنفيذ هذه المشروعات وفق اتفاقيات تفاهم مع وزارة الشئون الاجتماعية.

حيث تمثل النساء 70% من المستفيدين.

- ترصد البنوك للأسر المنتجة والأفراد وصغار المنتجين نسبة 12% من سقوفها الائتمانية للتمويل.
- تم إنشاء بنك متخصص لتمويل الأسر (بنك الأسرة) ويوجد مصرف للفقراء وهو مصرف يركز على نساء الريف والشباب.(15)
- يتم تدريب وتأهيل الأسر والأفراد الذين تم تمويلهم على إدارة مشروعاتهم الصغيرة (التأهيل المجتمعي).
- هناك برامج متخصصة للنساء القاطنات بالمناطق المتأثرة بالنزاعات المسلحة (مشروع السلام والتنمية المجتمعية).
- برامج لرفع القدرات والتوعية المجتمعية لتوعية الأسر والمجتمعات بغرض التمويل الأصغر.
- تم إنشاء عدد من المؤسسات التمويلية الوسيطة لتقديم الخدمات المالية لتمويل الأسر – وحدة التمويل الأصغر.
- الاستمرار في إنفاذ إستراتيجية معالجة البطالة في أوساط الخريجين بالمشاركة في مشروعات النهضة الزراعية لاستيعاب 20000 خريجاً وخريجة.
- تم تمليك الأسر والأفراد مساكن بالأقساط خلال ثلاثة مستويات من السكن (السكن الشعبي).
- تم تكوين المجلس الأعلى للنهضة الزراعية وتشتمل على سبعة دوائر من بينها دوائر محاربة الفقر وتوفير فرص العمل وأوكلت مهامها لوزارة الرعاية الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل.(16)

ويتكون البرنامج التنفيذي لهذه الدائرة المحاور الآتية: (17)

- تطوير التمويل الأصغر لإطلاق الطاقات الإنتاجية.
- تأمين النساء المنتجات ضد المخاطر الطبيعية.
- تحديث وتطوير القطاع التقليدي مما يدفع دخول النساء المنتجات فيه.
- برنامج القرية مركز للمعرفة والخدمات والتمويل الزراعي.
- دورات تدريبية في مجال الصناعات الغذائية بالإضافة إلى تنظيم وتنفيذ عدد من الدورات التدريبية في عدد من المجالات إعداد المشروعات والميزانيات وإعداد مناهج للإرشاد الاجتماعي ومنهج التدريب على تحسين أداء المشروعات النسوية الصغيرة.

رغم الجهود التي تبذلها السودان في مجال تمكين المرأة الريفية، إلا أن هناك عدة معوقات تحد من الاستغلال الأمثل للتمويل الأصغر أبرزها ما يتعلق بصعوبة الحصول على الأصول والائتمان

نتيجة عبء الديون الواقعة على السودان التي تؤثر سلبياً على مشروعات مكافحة الفقر من جهة وانحياز السياسات الاستثمارية نحو للمشروعات الكبيرة مقارنة بالمشروعات المتوسطة والصغيرة والتي تساهم فيها النساء.

3- مشروع الدعم وتمويل نساء الريف في الجزائر

تعد الجزائر من بين الدول الرائدة في مجال السياسات الاجتماعية المتخذة لتحسين دخل الأسر والرفع من مستواهم المعيشي. وذلك بالتركيز على تنويع الأنشطة والمشاريع الاقتصادية، واعتمدت الجزائر لمحاربة الفقر والقضاء عليه خاصة في أوساط النساء، على إستراتيجية بهذا الشأن قائمة على: [18]

- تعزيز تعليم الإناث خاصة في المناطق الريفية وتوسيع برامج محو الأمية التي انخفضت إلى 24% بعد أن كانت 26.5 %سنة 2003؛
- الاهتمام بصحة الأمومة والطفولة مما نتج عنه تقلص نسبة وفيات الأمهات والأطفال خاصة بين سكان الأرياف الصحراء والهضاب العليا؛

تطوير تكوين العنصر النسوي وإعداد برامج خاصة بالتربصات المهنية والتكوين المهني موجهة للنساء الحرفيات والنساء الماكثات في البيت وتلك اللواتي يرغبن في إنشاء مؤسسات مصغرة، حيث وصلت نسبة التحاق الفتيات بمراكز التكوين المهني إلى 37.64% سنة2007.

- تعزيز استفادة النساء من برامج و مشاريع التنمية الريفية من خلال إدماجهن في البرامج الخاصة باستصلاح الأراضي عن طريق التنازل، وبرنامج تنمية السهول، وبرنامج تحويل الأنظمة الفلاحية والبرامج الفلاحية، وكذا الاستفادة ومن آليات دعم تشغيل الشباب كوسيلة للإدماج ومكافحة البطالة والفقر، وقد استفادت 70% من النساء من القروض المصغرة و65% من الجامعيات من برنامج الإدماج الاجتماعي لحاملي الشهادات؛
- تعزيز التشغيل النسوي، حيث يسجل ارتفاع نسبة عمالة المرأة خاصة في القطاع العام حيث تقدر نسبتها في الوظيف العمومي بأكثر من 32% من مجموع الموظفين؛
- استفادة النساء بنسبة52.6% من المنحة الجزافية للتضامن مقابل 47.4% لدى الرجال ومن منحة نشاط الصالح العام بنسبة 41.7% في الفترة من 2004 إلى 2008؛
- إنشاء 170 خلية جوارية (سنة 2008) موزعة عبر الوطن بتأطير نسوي بلغ 51% من مجموع العاملين.

ويعود هذا التقدم بالدرجة الأولى إلى تطبيق برنامج دعم النمو 2005- 2009 والبرنامج التكميلي للهضاب العليا والجنوب. والذي تم على أساسه اعتماد مخططات عمل في مجالات مختلفة نذكر منها خاصة المخطط الوطني لمكافحة الفقر والتهميش الهادف على الخصوص إلى المساهمة في معالجة الفوارق الاجتماعية والقضاء على الإقصاء والتهميش الذي تتعرض له النساء في هذه المناطق، ومخطط العمل الخاص بترقية التشغيل ومحاربة البطالة الرامي إلى استحداث عدد صاف من مناصب العمل بمعدل سنوي يقدر بحوالي 452.585 منصب شغل في الفترة الممتدة مت 2009 إلى 2013، وخفض البطالة إلى أقل من 10% من 2010 إلى 2013 ووضع تدابير خاصة لصالح شباب الأحياء المحرومة

وكمساهمة منها في التصدي لمشكلة الفقر، بادرت وزارة الشؤون الدينية والأوقاف بإنشاء صندوق الزكاة وتعميمه مع تخصيص جزء منه لقطاعات النشاطات النسوية.

يمتص القطاع الفلاحي والقطاع غير الرسمي الذي يمتص أكثر من 51 % من بين النساء النشطات مقابل 54% لدى الرجال، وقد ارتفعت نسبة النساء النشطات في القطاع الفلاحي والحرفي بشكل كبير خاصة خلال العشرية الأخيرة مقارنة بنسبة الرجال وقد كان للنمو المحقق في مجال التعليم بالنسبة للإناث، أثر واضح على تزايد نصيبهن في مجال التشغيل.

وفي إطار تشجيع التشغيل وخلق مختلف الأنشطة المدرجة للربح لاسيما بالنسبة للنساء، تم وضع برامج لدعم التشغيل خاصة انطلاقا من سنة 2004 تتمثل في:

- برنامج نشاطات الاحتياجات الجماعية: ويمثل أحد الوسائل الأكثر نجاعة في الإدماج الاجتماعي والمهني للشباب إناث وذكور، طالبي العمل على المستوي المحلي والمناطق المحرومة، وتعد مشاركة المرأة في هذا البرنامج جد معتبرة حيث تمثل نسبة 48.9% (2005).
- المؤسسات المصغرة: وتتمثل هذه الآلية في مساعدة الشباب في إنشاء مؤسساتهم الخاصة من خلال قروض دون فائدة أو قروض بنكية مع تخفيض في نسبة الفائدة ومساعدات مالية أخرى. ويمكن الإشارة إلى أن نسبة المؤسسات المصغرة التي بادرت بإنشائها نساء وصلت إلى 17.5% سنة 2005.
- القروض المصغرة: يتوجه هذا البرنامج الذي تم وضعه سنة، 1999 كوسيلة للإدماج ومكافحة البطالة والفقر، لفئة البطالين لإنشاء نشاطات مدرة للدخل. وتقدر نسبة النساء المستفيدات من هذه الآلية 70 % سنة 2008.

- برنامج الإدماج الاجتماعي لحاملي الشهادات: وقد تم وضعها لقائدة خريجي التعليم العالي في حالة بطالة، والذي يسمح لهم باكتساب التجربة المهنية المطلوبة في سوق العمل. وقد وصل عدد طلبات العنصر النسوي إلى 147.968 طلبا خلال الأربع سنوات الأخيرة، وتحتل المرأة مرتبة متقدمة في هذا البرنامج وذلك بنسبة 65% من النسبة الإجمالية.

و تم إنشاء عدة آليات وميكانيزمات تسهر على تنفيذ ومتابعة هذه البرامج من أهمها، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، كما استحدث مخطط العمل الخاص بترقية التشغيل ومحاربة البطالة جهازا للإدماج المهني لحاملي الشهادات الجامعية والإدماج المهني لحاملي شهادات التكوين المهني والإدماج المهني للأشخاص دون أي تأهيل بالتعاقد مع المؤسسات العمومية والخاصة.

كما ركزت الجزائر على الدور الاقتصادي للمرأة في الوسط الريفي فالمرأة في الوسط الريفي دور بارز ومحوري في عملية التنمية المحلية المستدامة وفي تحقيق الأمن الغذائي لأسرتها، وفي تلبية احتياجات السوق المحلية فهي تمثل قوة لا يستهان بها كونها عامل استقرار مادي واجتماعي بالنسبة لعائلتها وللوسط الريفي.

وقد انتهجت الجزائر سياسة لتطوير المجتمع الريفي وخاصة المرأة وهذا بتسطير 9000 مشروع جواري للتنمية الريفية (خماسي 2009/2004) تهدف إلى تطوير وتحسين المستوى المعيشي والثقافي لحوالي 800.000 عائلة ريفية ولتطوير المرأة بصفة خاصة، وقد ساعدت هذه المشاريع على تنمية أعمال المرأة في مجال الزراعة والنشاطات الحرفية.

كما ارتفعت نسبة استفادة النساء من برامج ومشاريع تنمية القطاع من خلال إدماجهن في البرامج الخاصة بما يلي:

- استصلاح الأراضي عن طريق التنازل؛
- برنامج تنمية السهول؛
- برنامج تحويل الأنظمة الفلاحية والبرامج الفلاحية؛
- برامج دعم تشغيل الشباب.

حيث قدر عدد النساء المنخرطات في العمل الفلاحي بصفة دائمة بين سنتي 2006-2007 حوالي 97.686 وحدة، أي بنسبة 5.41%، و 31.702 متحصلات على بطاقة فلاح تستفدن بموجبها

من عدة امتيازات من بينها الحصول على مصادر التمويل خاصة القروض والمساعدات التي تمنحها الدولة للفلاحين نساء ورجالا دون تمييز، كما بلغ عدد المستثمرات في مجال الفلاحة 46043 وحدة استثمارية.

وتم سنة 2008 استحداث نوع جديد من القروض موجه للمرأة الريفية، وهو قرض ذو طابع موسمي من دون فوائد لا تتجاوز مدته العام ونصف العام. ويمكن للريفيات الاستفادة منه من خلال إما تقديم المعنيات لضمانات مقابل الحصول عليه، أو تتم الاستفادة منه في إطار ضمانات جماعية تحصل عليها المرأة من خلال الانتظام في تعاونيات يتم إنشاؤها من قبل نساء الريف.

زيادة على ذلك وضعت إجراءات تصب في خانة مكاسب المرأة الريفية، من بينها قرار تمكينها من كافة التسهيلات من أجل ترقيتها وتطويرها في المجال الاقتصادي والاجتماعي، كما تم تحويل جزء هام من العشرة آلاف وحدة إنتاجية وحيوانية التي تم إنشاؤها في إطار خلايا التنشيط الريفي البلدي بالجزائر لصالح نساء الريف.

وفي مجال التوعية، يتم إرشاد المرأة في المناطق الريفية حول سياسة التجديد الريفي(2007-2013) والبرنامج الجواري للتنمية الريفية المندمجة وإطلاعها على آليات التجديد التي وضعتها وزارة الفلاحة لترقية عالم الريف، علما أن مختلف صناديق الدعم التي سخرتها الدولة في هذا الإطار كالوكالة الوطنية للقرض المصغر ستسمح مستقبلا بتشجيع المرأة الريفية وتحفيزها على استحداث مشاريع استثمارية خاصة في الأنشطة الفلاحية والخدماتية والصناعات التقليدية وحتى السياحية، ويكون عمل المرأة الريفية في هذا الإطار في شكل منظم في إطار تعاونيات.

وقصد التكفل بالمرأة في الوسط الريفي والمساهمة في انجاز برنامج التجديد الريفي، يقوم قطاع التكوين المهني بالتنسيق مع وزارة الفلاحة من خلال مصالحها اللامركزية ومحافظة الغابات والغرف الفلاحية، بالتكوين حسب الاحتياجات المحددة في هذا البرنامج ومرافقة المستفيدات لاسيما الفتيات من أجل إدماجهن.

ورغم السياسات المتبعة من طرف الجزائر في سبيل تمكين المرأة في الريف من التمويل من أجل رفع أدائها الاقتصادي إلا أن هناك مجموعة من المعوقات وراء محدودية نجاح المرأة الريفية ومن أبرز هذه الأسباب ما يلي:

- عدم توفر، بالشكل المطلوب، بيئة مساندة مكن المرأة من القيام بأدوارها وضعف المستوى التعليمي لنساء الريف خاصة في الجنوب؛
- صعوبة التوفيق بين الالتزام المهني والحياة العائلية من جهة وعزوف النساء عن القطاع الزراعي؛
- قلة المعلومات وسوء الفهم المرتبط بطبيعة القروض وسوء التسيير في كثير من الأحيان وراء عدم نجاح المشاريع النسوية؛
- عدم استغلال النساء للفرص المتاحة سواء في مجال التكوين والتأهيل أو في الاستفادة من آليات دعم التشغيل وإنشاء مؤسسات مصغرة أو مقاولات مشتركة.

وأمام هذه التحديات تعمل الجزائر على:

- توعية المرأة بحقوقها وإعلامها بالنصوص المنظمة للتشغيل وأجهزته ومرافقة الفتيات المستفيدات من القرض المصغر؛
- تنمية ثقافة المقاولة خاصة من خلال دعم وتشجيع دخول المرأة في هذا المجال؛
- خلق فضاءات وطرق تشجع على تسويق منتوجات المرأة الريفية أو الماكثة بالبيت، وتوسيع نصوص التأمين لضمان تغطية اجتماعية للنساء العاملات في البيت؛
- رصد ومتابعة وتقييم البرامج المتعلقة بالتصدي لمشكلة الفقر خاصة في أوساط النساء وزيادة الدعم ومتابعة توزيع الأراضي القابلة للاستصلاح من خلال مبدأ العدالة بين عناصر المجتمع؛

خاتمة

توصلت الدراسة إلى أن التمويل الأصغر يعد أداة هامة للنهوض بالمشاريع النسوية، الأمر الذي أدى إلى زيادة دورها في المجتمع والاقتصاد المحلي، فرغم تباين نجاح التجارب بين الدول محل الدراسة والمتمثلة في مصر السودان والجزائر، حيث نجد أن مصر ركزت على النساء الناشطات في القطاع الزراعي من خلال مجموعة من الاستراتيجيات الهادفة إلى مكافحة الفقر بين الوسط النسوي خاصة في الصعيد، وذلك من خلال برامج التمويل المشتركة مع مؤسسات التمويل الدولية المختصة في التمويل الأصغر، إلا أن هذه التجربة لم تلق النجاح المخطط له نتيجة عدة ظروف أهمها البعد وعدم التواصل بين الهيئات المقرضة والتجمعات الزراعية للنساء.

أما مشروع الجزائر فركز على دعم مشاريع النساء خريجي التكوين المهني والماكثات في البيت ذوات مهن حرفية وبرامج الدعم الفلاحي لنساء الريف والهضاب العليا، أما في الصحراء فركز على توزيع

الأراضي القابلة للاستصلاح وتربية الماشية، فرغم النجاح الجزئي الذي حققته النساء اللائي يمتلكن حرفة إلا أن باقي مشاريع النساء لا تزال لم تحقق التطلعات المنتظرة.

في حين تعد التجربة السودانية من أنجح التجارب العربية في تمكين المرأة الريفية، فتركيز السودان في إتاحتها للتمويل الأصغر للمرأة الريفية التي تنشط في القطاع الزراعي والتربية الحيوانية تناسب مع طبيعة ظروفها البيئية والمجتمعية، وأدى إلى تضاعف النساء في هذا القطاع، مما أسهم في رفع نسبة مشاركة المرأة في القطاع الاقتصادي، ويرجع ذلك إلى استتباع برامج التمويل بدورات تكوينية للنساء وتكوين تجمعات تسويقية وتشاركية تسهر عليه خبيرات في المجال، مما أسهم تمكين المرأة الريفية السودانية وجعلها تساهم في الناتج المحلى الخام بنسبة معتبرة.

ومن هنا يمكن أخذ التجربة السودانية كنموذج للتمويل الأصغر مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف البيئة والطبيعة والاجتماعية لكل دولة عربية على حدى، ولا يجب تقديم التمويل الأصغر فحسب، وإنما وجود خلية نسوية تتابع مدى نجاح هذه المشاريع وتوضيح الطرق التي تؤدي إلى تجاوز العقبات التي تلحق بالمشاريع الاقتصادية النسوية، من هنا يؤدي التمويل الأصغر دوره في تمكين المرأة الريفية اقتصاديا.

قائمة المراجع

1- إصلاح حسن العوض، إدارة التمويل الأصغر، وحدة التمويل الأصغر، الدورة التدريبية الأولى، بنك السودان المركزي جوان 2010، ص:4.

2- Linda Mayou , Maria Halt، قضايا الجنسين والتمويل الصغري الريفي وتوفير الخدمات للمرأة وتمكينها، النسخة العربية، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، جوان 2010، ص:6.

3- . اليزابيث ليتفلد وآخرون، مذكرة مركزة أفضل الممارسات في مجال التمويل الأصغر لمساعدة الفقراء النسخة العربية، CGAP العدد 63، جويلية 2003، ص7.

4- إصلاح حسن العوض، مرجع سبق ذكره، ص:5.

5- استقصاء الأثر الاستراتيجي المعني بتمكين المرأة في منظمة كير،2014، ص:14.

6- تقرير المم المتحدة، المرأة الريفية والأهداف الإنمائية،2013.

7- احمد علي الشامل، المرأة المصرية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بدون طبعة، مصر، 2014 ص:86.

8- الإدارة العامة للمرأة والأسرة ، وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي، المشروع القومي لتنمية المرأة الريفية، مصر، جانفي،2011.

9- أنجيل جورجيا، السياسات الداعمة لزيادة مشاركة المرأة في ريادة الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ملتقى سيدات الأعمال، 2011.

10- هبة حندوسة، تحليل موقف، التحديات التنموية الرئيسية التي تواجه مصر، 2011، ص ص: 6-7.

11- اجتماع الخبراء المتخصص، تيسير الحصول على التمويل لتعزيز تمكين المرأة في شمال إفريقيا (دراسة حالة مصر)، المنعقد بالمغرب، نوفمبر 2013.

12- التقرير الوطني لجمهورية السودان، بجين+15، 2009، ص ص:10-13.

13- نفس المرجع أعلاه، ص:14.

14- الإدارة العامة للمرأة والأسرة، وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي، تقرير الوطني لجمهورية السودان بجين +20، ماي، 2014، ص:8.

15- نفس المرجع أعلاه، ص:8.

16- منظمة المرأة العربية، الدراسات المسحية في المجال الاجتماعي وتمكين المرأة، بدون معلومات إضافية.

17- ابتسام ساسي إبراهيم، تمكين المرأة العربية في المجال الاجتماعي – حالة السودان- كلية العلوم الاقتصادية والاجتماعية، جامعة الخرطوم، السودان.

18- تم استنساخ مختلف الأرقام من التقرير الوطني الجزائري بجين +15، المعد من طرف الوزارة المنتدبة بالأسرة وقضايا المرأة، ص ص: 15-18.